



Distr.
GENERAL

E/CN.4/1999/79/Add.2
15 January 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والخمسون

البند ١٤ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

فئات محددة من الجماعات والأفراد: النزوح الجماعي والمشردون

تقرير أعده ممثل الأمين العام، السيد فرانسيس م. دينغ،
يقدم عملاً بقرار اللجنة ٥٠/١٩٩٨

إضافة

مذكرة من الأمانة

١- تتشرف امانة لجنة حقوق الإنسان بأن تقدم إلى اللجنة تقرير حلقة العمل المعنية بالتشريد الداخلي في أفريقيا، التي قام بتنظيمها مؤسسة بروكينغز (واشنطن العاصمة)، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وعقدت في أديس أبابا في يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وهذه الوثيقة بمثابة إضافة إلى تقرير ممثل الأمين العام المعني بالأشخاص المشردين داخلياً، السيد فرانسيس دينغ.

٢- وتسبق تقرير الحلقة مقدمة من السيد دينغ.

تقرير حلقة العمل المعنية بالتشريد الداخلي في أفريقيا
(أديس أبابا، ١٩-٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٣	مقدمة
٤	أولاً- حلقة العمل ٣-١
٤	ثانياً- التشريد الداخلي في أفريقيا ١٠-٤
٦	ثالثاً- المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي ١٧-١١
٨	رابعاً- نشر وتعزيز المبادئ التوجيهية ١٩-١٨
٩	خامساً- الوقاية من التشريد الداخلي ٢٣-٢٠
٩	سادساً- مسؤولية الدولة وخارج نطاقها ٢٧-٢٤
١٠	سابعاً- دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ٣٤-٢٨
١٢	ثامناً- المساعدة والحماية وحقوق الإنسان ٣٩-٣٥
١٣	تاسعاً- القدرات المحلية والمجتمعات المحلية للمشردين ٤٣-٤٠
١٤	عاشراً- المشردون من الأطفال والنساء ٥٣-٤٤
١٦	حادي عشر- التعاون المشترك بين الوكالات ٥٦-٥٤
١٧	ثاني عشر- جمع وتبادل البيانات ٥٨-٥٧

المرفقات

١٨	الأول- جدول الأعمال
٢٤	الثاني- قائمة المشتركين

مقدمة

يسرني أن أقدم هذا التقرير عن حلقة العمل المعنية بالتشريد الداخلي في أفريقيا، التي قام بتنظيمها مؤسسة بروكينغز، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وعقدت في أديس أبابا في يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

وقد جمعت هذه الحلقة معاً طائفة ممتازة من المشاركين القادمين من وكالات دولية ومنظمات إقليمية ومنظمات غير حكومية ومؤسسات البحوث. وأدت إلى فهم أفضل للمشاكل التي تواجه الأشخاص المشردين داخلياً على الأرض، فضلاً عن الاستراتيجيات المطلوبة على المستويات الثلاثة، الوطني والإقليمي والدولي، بغية المساعدة في معالجة محنتهم. وبمزيد من التحديد، أتاحت الحلقة مناقشات قيّمة تناولت نشر وتعزيز المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي، التي قدمتها إلى لجنة حقوق الإنسان في نيسان/أبريل ١٩٩٨ (E/CN.4/1998/53/Add.2).

ويحوي تقرير الحلقة العديد من التوصيات التي ينبغي أن تفيد الحكومات والمنظمات العاملة مع المشردين داخلياً. كما ينبغي أن تساعد هذه التوصيات على توجيه الاجتماع الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن اللاجئين والعائدين والمشردين، المزمع عقده في الخرطوم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

وآمل أن يجري نشر المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي في كافة أنحاء أفريقيا، وتطبيقها على أوسع نطاق ممكن. وآمل أيضاً أن تواصل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في القارة، زيادة جهودها المبذولة لصالح الفئات السكانية المشردة داخلياً، وأن تؤدي هذه الجهود إلى الحد من نطاق وقسوة التشريد الداخلي في أفريقيا. وفي النهاية أعتقد أن حلقة أديس أبابا أقامت الأساس لنموذج قيّم يحتذى به في سبيل تعزيز المبادئ التوجيهية، وآمل أن تعقد أحداث مماثلة لها في مناطق أخرى من العالم.

أولاً - حلقة العمل

١ - اشترك في عقد هذه الحلقة مؤسسة بروكينغز (واشنطن العاصمة)، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومنظمة الوحدة الأفريقية. وكان الغرض الأساسي من الحلقة هو تركيز الانتباه على مشكلة التشريد الداخلي في أفريقيا، والتعرف على سبل تحسين الاستجابة إلى تلك المشكلة على المستويات الثلاثة، الوطني والإقليمي والدولي. وبمزيد من التحديد، كان المقصود بالحلقة ما يلي:

تعزيز نشر وتطبيق المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي في كافة أنحاء القارة الأفريقية؛

استطلاع دور المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في معالجة مشكلة التشريد الداخلي؛

صياغة استنتاجات وتوصيات ملموسة فيما يتعلق بمسألة التشريد الداخلي، تمهيداً لتقديمها إلى اجتماع منظمة الوحدة الأفريقية الوزاري بشأن اللاجئين والعائدين والمشردين، المزمع عقده في الخرطوم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

٢ - وكان المشاركون في الحلقة، البالغ عددهم ٥٥ شخصاً، القادمون من مختلف البلدان الأفريقية، يمثلون مجموعة واسعة من المنظمات الدولية، والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات البحوث. ومع أن المشاركين كانوا يتشاطرون قلقاً مشتركاً إزاء المشردين داخلياً، إلا أنهم جاءوا إلى الاجتماع بوجهات نظر واضحة ومختلفة تعبر عن طبيعة مشاركتهم وخبرتهم بمسألة التشريد الداخلي. وعلى وجه الخصوص سمح اختيار المشاركين في الحلقة بحدوث تفاعل مفيد بين واضعي السياسات وممارسيها.

٣ - وقام بإعداد هذا التقرير، الذي يبين الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الصادرة من الحلقة، المقرر جيف كريسب (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، والمقررة المشاركة إيرين موني (مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان). ويعبر هيكل التقرير بوجه عام عن جدول أعمال الحلقة، ولو أن هناك فروعاً إضافية أدخلت في التقرير لتغطية مسائل ظهرت في مجرى المناقشة.

ثانياً - التشريد الداخلي في أفريقيا

٤ - لاحظت حلقة العمل، بقلق بالغ، نطاق وقسوة مشكلة التشريد الداخلي في أفريقيا. فمع أن هناك أزمة عالمية ناجمة عن التشريد الداخلي، إلا أن أفريقيا هي أكثر القارات معاناة من أثرها الخطير. فهناك حالياً ما بين ثمانية وعشرة ملايين من الأشخاص المشردين داخلياً في أفريقيا، أي حوالي نصف مجموعهم على النطاق العالمي. وهناك ما يصل إلى ٢١ دولة في القارة الأفريقية تضم الآن عدداً كبيراً من السكان المشردين داخلياً. ولاحظت الحلقة مع

الأسف أن نطاق التشريد الداخلي أخذ في التزايد في بعض أنحاء أفريقيا، في حين أن حالة المشردين داخلياً أخذت في التدهور.

٥- وهناك نسبة كبيرة من الأشخاص المشردين داخلياً في أفريقيا، تعاني من مشقة حادة وعدم الأمن. ويوجد معظمهم عادة في البلدان التي تتسم بالنزاع المسلح والعنف الاجتماعي واستباحة القانون وانتهاكات حقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، كثيراً ما تكون الحماية البدنية والقانونية المكفولة للأشخاص المشردين داخلياً، قاصرة عن بلوغ المعايير المقبولة دولياً. وقد تعرض بعض المشردين في القارة إلى الترحيل المتعدد والقسري الذي تفرضه عليهم الدولة وعناصر من غير الدولة، مما يضطرهم إلى العيش دائماً في تنقل وانعدام أمن.

٦- إن ظروف العيش التي يقاسيها المشردون في أفريقيا لا يمكن قبولها أيضاً. إذ يندر أن يتوافر لهم ما يكفي من الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والماء النقي والمأوى والرعاية الصحية والتعليم. أما فئة النساء والأطفال، التي تبدو نسبتها متفاوتة في الفئات السكانية المشردة، فهي تعاني من حالات حرمان متعددة ومخاطر في حياتها اليومية.

٧- وغالباً ما تكون الاستجابة إلى حالات التشريد الداخلي في أفريقيا، إما بطيئة أو منعدمة. فالقليل من الدول الأفريقية يملك الوسائل أو القدرة التنفيذية للقيام بعمليات إغاثة واسعة النطاق، أو المحافظة على سيادة القانون في المناطق التي تسكنها أعداد كبيرة من الأشخاص المشردين داخلياً. وكثيراً ما تجد المنظمات الإنسانية تفاوتاً بين مستوى الموارد المتاحة لمساعدة المشردين داخلياً وتلك المتاحة للاجئين.

٨- وفي بعض الحالات تُمنع المنظمات الإنسانية من الوصول إلى السكان المشردين داخلياً، إما نتيجة للقتال وعدم الأمن، أو نتيجة لمنع متعمد من جانب الدول أو من عناصر أخرى غير الدولة. هذا بالإضافة إلى أن برامج الإغاثة للمشردين داخلياً أوقفت في بعض المناسبات باعتبارها سبباً في تكثيف أو إطالة أمد النزاع المسلح الذي أثار في الأصل هذا التشريد. ونتيجة لذلك، يقع عبء حماية ومساعدة المشردين داخلياً، في أغلب الأحيان على عاتق المجتمعات المحلية والأشخاص المشردين أنفسهم.

٩- وفي السنوات القليلة الماضية، دأبت دول العالم الكبرى على التنصل بالتدريج من مناطق العالم التي تعتبرها ليست ذات أهمية استراتيجية أو اقتصادية لها. وفيما يتعلق بمسائل مثل منع النزاع وتسوية المنازعات والاستجابة لحالات الطوارئ، أخذ المجتمع الدولي يضع آمالاً أكبر على دول أفريقيا والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية العاملة في القارة. ومع ذلك ما زالت مقدرة هذه المؤسسات على تولي المسؤولية عن تلك المهام مقيدة على نحو خطير بمصاعب اقتصادية وسياسية.

١٠- ومما يؤسف له أن الدول والعناصر الأخرى الفاعلة في أفريقيا، لم تثبت على الدوام رغبة في معالجة حالة المشردين داخلياً، بأسلوب متسق أو إنساني، بل لوحظ في الواقع وجود نقص واضح في التضامن مع المشردين داخلياً في عديد من البلدان الأفريقية. وفي بعض الحالات يبدو أن تشريد السكان ناجم عن فعل متعمد من جانب

الدولة وعناصر أخرى فاعلة لأغراض تحقيق مكاسب سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو انتخابية. وما أن يحدث التشريد يعامل في الغالب السكان المشردون باعتبارهم أعداء ويتعرضون إلى المزيد من العقاب، بدلاً من معاملتهم كمواطنين رفقاء في حاجة إلى الحماية والمساعدة وإيجاد حل لمحتهم.

ثالثاً - المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي

١١- تمثل المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي، أول معايير دولية مخصصة للأشخاص المشردين داخلياً واحتياجاتهم الخاصة. وكانت هذه المبادئ المقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان في نيسان/أبريل ١٩٩٨، قد أعدها فريق من الخبراء القانونيين الدوليين العاملين تحت إشراف ممثل الأمين العام المعني بالأشخاص المشردين داخلياً. وتبين هذه المبادئ بوضوح معنى الحماية للأشخاص المشردين داخلياً، بإعلانها الحقوق الخاصة بهؤلاء السكان، وتحديد التزامات الدول والسلطات الأخرى في مختلف مراحل التشريد: قبل التشريد (أي الحماية من التشريد التعسفي)، وأثناء التشريد، وفي مرحلة العودة وإعادة الإدماج. ومع أنها ليست ملزمة قانوناً، فإن هذه المبادئ تعبر عن، وتتمشى مع، حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني (وهما ملزمان)، وقانون اللاجئين بالقياس.

١٢- ولاحظت الحلقة بارتياح أن المبادئ التوجيهية بدأت بسرعة في اكتساب السلطة والمكانة الدولية. وقد أشاد الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المقدم إلى القطاع الإنساني التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بهذه المبادئ باعتبارها إنجازاً بارزاً. وقد أحاطت لجنة حقوق الإنسان علماً بالمبادئ وبما أعلنه ممثل الأمين العام من عزمه على تطبيقها في عمله.

١٣- وأبدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة، والمكونة من رؤساء وكالات الإغاثة والتنمية الدولية الرئيسية، ومجموعات المنظمات غير الحكومية، ترحيبها بالمبادئ التوجيهية وشجعت أعضائها على مشاركتها مع مجالسها التنفيذية وموظفيها، وتطبيقها في أنشطتها. ونتيجة لذلك بدأ في نشر هذه المبادئ كل من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمات إنسانية أخرى، فضلاً عن ممثل الأمين العام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بغية تحسين إلمام الموظفين بأحكامها، واستعمالها كمرجع لرصد معاملة المشردين داخلياً.

١٤- وأبدت حلقة العمل ترحيبها الحار ومصادقتها على المبادئ التوجيهية، مقرة بأنها تنطوي على أساس هام تقوم عليه معالجة مشكلة التشريد الداخلي في أفريقيا. وأعرب المشاركون عن ترحيب خاص بتركيز هذه المبادئ القوي على الحماية، وبنهجها الشامل المتضمن دمج مسائل الوقاية والحماية والمساعدة والحلول. وأكدت الحلقة أيضاً على أهمية ربط المبادئ التوجيهية بين إيجاد الحلول لحالات التشريد الداخلي الموجودة حالياً ومنع حدوث حالات تشريد أخرى في المستقبل.

١٥- وتسليماً بحقيقة أن المبادئ التوجيهية تقوم على النصوص الموجودة في قانون حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، وقانون اللاجئين بالقياس، أكدت الحلقة أن هذه المبادئ لا تسعى إلى إيجاد فئة متميزة من الأشخاص، أو إقرار وضع قانوني منفصل للمشردين داخلياً. بل تقوم هذه المبادئ بالأحرى على أساس الافتراض بأن الأشخاص المشردين داخلياً لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الالتزامات مثل غيرهم ممن يعيشون في دولتهم. ولكن في الوقت ذاته تسترعي المبادئ التوجيهية الانتباه إلى أهمية أعمال هذه الحقوق بطريقة تعالج حالة المشردين داخلياً الخاصة واحتياجاتهم.

١٦- كما سلّمت الحلقة في مناقشتها هذا الموضوع بأن هذه المبادئ التوجيهية يمكن تطبيقها في مجالات مختلفة:

التوعية بحقوق المشردين داخلياً، وبمسؤوليات السلطات عن احترام هذه الحقوق؛

الاشتراك في الجهود المناصرة لصالح المشردين داخلياً والمعرضين لخطر التشريد؛

الشروع في حوار مع السلطات بشأن مسألة التشريد الداخلي؛

التوسط لدى السلطات من أجل معالجة حالات معينة أو مشاكل متعلقة بالمشردين داخلياً؛

توفير قائمة مرجعية بالقضايا يمكن استخدامها في عملية تقييم الاحتياجات وإعداد البرامج؛

وضع معايير يمكن استعمالها لرصد معاملة الأشخاص المشردين داخلياً، ولتحميل السلطات المسؤولية عن أفعالها؛

توفير مرجع لاستعماله في صياغة التشريعات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان والتشريد الداخلي؛

تمكين مجتمعات المشردين داخلياً عن طريق تزويدها بالمعلومات الخاصة بحقوقها وبمسؤوليات السلطات التي تحكمها

١٧- وبتوافق واسع في الآراء، وافقت حلقة العمل على أن الأولوية الرئيسية الآن هي لنشر وتنفيذ المبادئ التوجيهية على نحو فعال. وفي الوقت ذاته لاحظ المشاركون جدوى استخدام هذه المبادئ في أنشطتهم التنفيذية، وأكدوا على الحاجة إلى جهود متضافرة تكفل التزام الدول والأطراف الأخرى الفاعلة بهذه المبادئ.

رابعاً - نشر وتعزيز المبادئ التوجيهية

١٨- سلّمت حلقة العمل بأن الجهود الحثيثة والمنهجية، لازمة لضمان أن تكون المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي، متاحة ومفسّرة للمؤسسات والأفراد المختصين في شتى أنحاء أفريقيا. ولكي يتسنى تحقيق نشر وتعزيز المبادئ التوجيهية على نحو فعّال، يقتضي الأمر وضع خطة عمل متسقة تحتوي على العناصر التالية:

قيام وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، ووكالات حقوق الإنسان والإغاثة والتنمية، ومؤسسات المجتمع المدني بتعميم المبادئ التوجيهية على نطاق واسع؛

ترجمة المبادئ التوجيهية إلى اللغات الملائمة، واستنساخها في الصحف والمجلات والجرائد المحلية؛

شن حملات للإعلام الجماهيري والتوعية الجماهيرية بمسألة التشريد الداخلي، على المستويات الوطنية والمحلية؛

إدماج المبادئ التوجيهية في البرامج الحكومية وغير الحكومية لتدريب الموظفين، وكذلك في الأنشطة التدريبية المخصصة لقوات الشرطة وقوات الجيش ومديري الإدارات الوطنية والمحلية؛

إدماج المبادئ التوجيهية وغيرها من الوثائق المعنية بمسألة التشريد الداخلي، في المناهج الدراسية الملائمة للمدارس والكليات والجامعات، وفي مواد التدريس؛

استعمال وسائل مبتكرة للنشر والترويج تشمل البرامج الإذاعية وأنشطة فرق الرقص والمسرح، بغية إعلام المشردين داخلياً والجماعات السكانية المحلية بالمبادئ التوجيهية.

١٩- وقد وافقت المنظمات الممثلة في حلقة العمل، على تقديم الدعم لهذه الأنشطة والمشاركة فيها. كما سلّمت بالحاجة إلى ضمان ألا يقتصر الاهتمام بالمبادئ التوجيهية على نشرها الواسع النطاق فحسب، بل أن تكون أيضاً مفهومة ومحترمة تماماً من قبل جميع الأفراد والمؤسسات المعنية. وفي هذا الصدد رحبت الحلقة ترحيباً حاراً بالنشر المرتقب لكتيب ميداني يقدم التوجيه العملي بشأن تنفيذ المبادئ التوجيهية. كما شجعت بقوة تدريب الموظفين الميدانيين على أساس المبادئ التوجيهية.

خامساً - الوقاية من التشريد الداخلي

٢٠- وفقاً للمبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي، اتفقت حلقة العمل على الحاجة إلى بذل جهود حثيثة لتفادي حدوث حالات ترغم السكان في أفريقيا على أن يصبحوا مقتلعين من جذورهم ومشردين. ومع أنه يجب بذل كل جهد ممكن لتوفير الحماية الفعالة والمساعدة لهؤلاء السكان الذين أصبحوا مشردين داخلياً، إلا أن هذه الأنشطة لا يمكنها أن تمنع أو تسوّي المنازعات المسلحة، وتجاوزات حقوق الإنسان، وتشريد السكان قسراً. ولكي يتسنى تحقيق هذه الأهداف، يجب التصدي بفعالية للأسباب الجذرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى التشريد الداخلي.

٢١- وبدراسة التحدي الكامن في تفادي حالات التشريد الداخلي للسكان، سلمت الحلقة بأن الوقاية مهمة متعددة الجوانب تنطوي على مجموعة من المهام المترابطة هي: القضاء على الفقر والتهوؤ بالتنمية المستدامة، وضمان احترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، وإقامة أشكال عادلة وديمقراطية للحكم، وتشجيع التسوية السلمية للمنازعات، ووضع حد للظلم الاجتماعي، وتفادي نمو العداءات العرقية أو الطائفية. وقد وافق المشاركون في الحلقة على العمل كدعاة لهذه النهج الوقائية، وعلى اتخاذ التدابير العملية اللازمة لتحقيقها في شتى أنحاء القارة الأفريقية.

٢٢- ولاحظت الحلقة أن الوقاية من التشريد الداخلي، هي التزام وطني ودولي على السواء. وعلى المستوى الدولي، أكدت الحلقة على الحاجة إلى قيادة سياسية مسؤولة في أفريقيا، ودعت متخذي القرارات في القارة إلى العمل بأسلوب يتفادي حدوث المنازعات المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان وحالات التشريد القسري للسكان.

٢٣- وعلى المستوى الدولي، سلمت الحلقة بالإسهام الذي يمكن أن تقوم به أطراف خارجية فاعلة من أجل الوقاية من التشريد الداخلي في أفريقيا. وحثت الحلقة الدول الأكثر ثراء وقوة إلى إعادة النظر في انعزالياتها المتزايدة، وأن تشارك كاملاً في مهمة تعزيز أمن الإنسان والتنمية البشرية في أفريقيا. كما ناشدت الحلقة تلك الدول بأن تقدم الدعم التام إلى الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى حفظ أو استعادة السلم والأمن الدوليين في شتى أنحاء القارة الأفريقية. واتفق المشاركون على أن التقرير الذي قدمه مؤخراً الأمين العام للأمم المتحدة عن أسباب النزاع، وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، يقدم جدول أعمال شاملاً للوقاية من التشريد، ويحدد تحديداً فعالاً للمبادرات التي يجب اتخاذها على المستويات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمحلية.

سادساً - مسؤولية الدولة وخارج نطاقها

٢٤- أكدت حلقة العمل بشدة على أن الدول تتحمل المسؤولية الأساسية عن الوقاية من التشريد الداخلي، وعن توفير الحماية الفعالة والمساعدة للأشخاص المشردين داخلياً، وعن تسوية حالات التشريد الداخلي. وبدراسة مسألة مسؤولية الدولة، اتفقت الحلقة على الحاجة إلى إعادة التفكير في المفهوم التقليدي للسيادة. فبدلاً من أن تكون السيادة وسيلة لمقاومة التدقيق الداخلي أو الخارجي، ينبغي فهم السيادة على أنها واجب جميع الدول في حماية واحترام حقوق مواطنيها وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

٢٥- وسلّمت الحلقة بأن هناك نسبة كبيرة من المشردين في أفريقيا، توجد في مناطق خارجة عن سيطرة السلطات الوطنية، بل واقعة تحت سيطرة الجماعات المتمردة، وفي أجزاء من البلدان حيث تفككت هياكل الدولة أو اختفت كلياً. واتفقت الحلقة على أن تلك الأطراف الفاعلة خارج نطاق الدولة، التي تمارس سيطرة فعالة على الأرض والناس والموارد، يكون عليها التزام واضح بأن تمتنع عن الأعمال التي تحرص على التشريد القسري للسكان، وأن تحمي أولئك السكان الذين شردوا، وأن تعمل على تسهيل عودة المشردين داخلياً وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية الأصلية. وفي هذا الصدد رحب المشاركون في الحلقة بالجهود المبذولة مؤخراً لمحاسبة الأفراد عن أفعالهم حيثما يرتكبون جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية.

٢٦- وحثت الحلقة، على السواء، الدول والأطراف الفاعلة خارج نطاقها على ضمان الاحترام التام للمبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي. ووفقاً لهذه المبادئ شددت الحلقة أيضاً على ضرورة السماح للمنظمات الإنسانية وغيرها من الأطراف الفاعلة الملائمة، بالوصول السريع وغير المقيد إلى المشردين داخلياً المنتمين إلى جميع أطراف أي نزاع. وبالمثل أكدت الحلقة بشدة مرة أخرى على المبدأ التوجيهي الذي يدعو الدول والأطراف الفاعلة من غير الدول إلى حماية أولئك الأشخاص القائمين على تقديم المساعدة الإنسانية، وكذلك حماية وسائل نقلهم وإمداداتهم. ووافق المشاركون على أن اتفاقات هذا الوصول المتفاوض عليها مع الدول والأطراف الفاعلة من غير الدول والمنظمات الإنسانية، ينبغي أن تشير بوضوح إلى المبادئ التوجيهية كما ينبغي أن يجري بانتظام رصد تنفيذ هذه المبادئ.

٢٧- وأشار المشاركون في الحلقة إلى تلك الحالات التي يحدث فيها تشريد قسري نتيجة لضروريات عسكرية، فأعربوا عن رأيهم أنه ينبغي أن تمتنع الدول والأطراف الفاعلة من غير الدول، عن أعمال التشريد هذه حيثما أمكن، وألا تحدث هذه الأعمال إلا في ظروف تخضع لمراقبة دقيقة. وبتحديد أكبر، أشاروا إلى أن أسلوب القيام بعمليات التشريد هذه ينبغي أن يكون متماشياً مع المعايير الدولية، وأن يكون حجم التشريد متناسباً بصراحة مع الضرورة العسكرية الفعلية؛ وأن تكفل للمتضررين من حالات التشريد الحماية التامة (بما في ذلك حماية ممتلكاتهم) والمساعدة الكافية. وعملاً بالمبادئ التوجيهية، شددت الحلقة أيضاً على ضرورة عدم بقاء حالات التشريد القسري لمدة أطول مما يلزم فعلاً، وعلى ضرورة السماح للمنظمات الإنسانية وغيرها من الأطراف الفاعلة المختصة، بالوصول دون عراقيل إلى الفئات السكانية المعنية.

سابعاً - دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية

٢٨- كما ذكر من قبل في هذا التقرير، أقرت حلقة العمل بوجود توقعات متزايدة داخل المجتمع الدولي بأن تضطلع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بمسؤولية أكبر عن مهام مثل منع المنازعات وتسويتها، والاستجابة لحالات الطوارئ. ومن المهم أن الكثير من المناقشات الأخيرة المتعلقة بتعزيز دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ركّز على القارة الأفريقية.

٢٩- ومع الإقرار بأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يمكنها، بل يجب عليها، القيام بدور أكثر فعالية في معالجة مشكلة التشريد الداخلي، أقرت الحلقة أيضاً بأن القدرة التنفيذية لهذه المنظمات ما زالت محدودة. فالمسائل المتعلقة بالنزاع المسلح وانتهاكات حقوق الإنسان، وحالات التشريد الجماعي للسكان، هي أيضاً مصدر خلاف سياسي، وقد لا يتسنى على الدوام تحقيق توافق الآراء اللازم للعمل الفعال على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.

٣٠- وأعربت الحلقة عن تقديرها وترحيبها وتشجيعها للدور المتزايد الذي تقوم به منظمة الوحدة الأفريقية في مجال منع المنازعات وتسويتها، وناشدت المجتمع الدولي أن يساعد هذه المنظمة في القيام بهذه المهام. كما رحبت الحلقة بتزايد اهتمام المنظمة ومشاركتها في قضية التشريد الداخلي، وشجعتها كما شجعت المنظمات الأفريقية دون الإقليمية على إقرار المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي ونشرها وتعزيزها.

٣١- ولاحظت الحلقة باهتمام، نداء خطة العمل التي وضعتها ندوة منظمة الوحدة الأفريقية بشأن تعزيز مشاركة النساء العائدات واللاجئات والمشردين داخلياً، في التعمير والتأهيل وبناء السلم، التي عقدت في أديس أبابا في الفترة ١٢-١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، والموجه إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، بأن يعمل على تشجيع الدول على ضمان الامتثال للمبادئ التوجيهية. وفي الوقت ذاته حث المشاركون هذه المنظمة على النظر في إنشاء مركز وصل لصالح المشردين داخلياً، وربما وحدة مكرسة لهم، مع صلاحية جمع البيانات عن قضية التشريد الداخلي، ولرصد نشر وتنفيذ المبادئ التوجيهية.

٣٢- وقدمت الحلقة عدداً من التوصيات الأخرى فيما يتعلق بدور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. أولاً، ينبغي أن تعمل هذه المنظمات على تسهيل عمل ممثل الأمين العام المعني بالأشخاص المشردين داخلياً، وذلك بتشجيع الدول الأعضاء على دعوة ممثل الأمين العام إلى زيارة بلدانها لكي يستطيع تقييم حالات التشريد الداخلي فيها، وتقديم تقارير عنها.

٣٣- ثانياً ينبغي عند الشروع في عمليات لحفظ السلام أو لتنفيذ السلام، تقوم بها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا، أن تضم تلك العمليات وحدة مدنية من مكوناتها مزودة بموظفين ملمين بالمبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي. وفي الوقت ذاته، لاحظت الحلقة أن هذه العمليات ينبغي أن تتسم بمعايير محسنة، وتدريب أفضل، وضوابط أكثر صرامة، ومدونات سلوك أكثر فعالية، ومستويات محاسبة أعلى مما كان عليه الحال في الماضي. فالرصد الدقيق والمتواصل الذي تقوم به منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة من شأنه أن يتيح وسيلة قيمة لتحقيق هذه الأهداف.

٣٤- وفي النهاية دعت الحلقة إلى تعزيز اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، واقترحت أن تزيد هذه اللجنة من اهتمامها بقضية التشريد الداخلي، وبنشر وتنفيذ المبادئ التوجيهية. وأوصت بإيفاد بعثات ميدانية مشتركة تضم كلا من لجنة حقوق الإنسان والشعوب، ولجنة منظمة الوحدة الأفريقية المعنية باللاجئين والعائدين والمشردين، وذلك

كوسيلة لتعزيز مشاركة المنظمين، في قضية التشريد الداخلي، ولإعطاء المزيد من الوزن لذلك البعد الخاص بالحماية وحقوق الإنسان في التشريد الداخلي.

ثامناً - المساعدة والحماية وحقوق الإنسان

٣٥- سلمت حلقة العمل بأن الأشخاص المشردين داخلياً يحتاجون إلى الحماية والمساعدة على السواء، وأن احتياجاتهم إلى الحماية لم تحصل على ما يكفي من اهتمام وكالات الإغاثة والتنمية. وبالتالي جرى الترحيب بنهج المبادئ التوجيهية القائم على الحقوق والذي يشدد على الطابع التكاملي للأمن البدني، والإغاثة في حالات الطوارئ، والمساعدة على إعادة الإدماج.

٣٦- وعملاً بالمبادئ التوجيهية، شددت الحلقة على ضرورة توجيه الاهتمام اللازم من برامج الإغاثة والتنمية الدولية إلى احتياجات الحماية وحقوق الإنسان للأشخاص المشردين داخلياً، واتخاذ التدابير الملائمة في هذا الشأن. واتفقت الحلقة على أن برامج الإغاثة والتنمية المخصصة للمشردين داخلياً، ينبغي أن تتضمن عنصراً للحماية أو لحقوق الإنسان، كما ينبغي أن تكون لدى جميع العاملين في المجالات الإنسانية والإنمائية معرفة وافية بحقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية، بما في ذلك المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي.

٣٧- ولاحظت الحلقة أن كافة وكالات الأمم المتحدة عليها واجب تعزيز الحقوق والحريات الأساسية، بمقتضى نصوص ميثاق الأمم المتحدة. وعلى هذه الوكالات أيضاً مسؤولية ضمان عدم إسهام وجودها وبرامجها في انتهاكات حقوق الإنسان. وعلى الدول والسلطات الأخرى أن تحترم هذه المسؤولية وأن تمتنع عن أي نشاط يقصد به استغلال أو كسب ميزة سياسية أو عسكرية من عمليات المنظمات الدولية والإنسانية. ولتفادي مثل هذه الاحتمالات، حددت الحلقة عدداً من الضمانات التي ينبغي أن تستحدثها وكالات الإغاثة والتنمية، منعاً لاستغلالها من قبل أطراف سياسية فاعلة. وتشمل هذه الضمانات ما يلي:

وضع اتفاقات خطية مع السلطات بشأن طرائق العمل؛

القيام بالرصد المنتظم وجمع البيانات بشأن تنفيذ البرامج وأثرها على حقوق الإنسان؛

الإعداد لتدريب فعال للموظفين في مجال مبادئ حقوق الإنسان والحماية؛

إقامة روابط وثيقة مع السكان المحليين والمنظمات غير الحكومية المحلية في مجالات التشريد الداخلي؛

دعم مجموعات المساعدة القانونية المحلية بغية ضمان محاسبة مرتكبي الانتهاكات على أفعالهم.

٣٨- وأكدت الحلقة على الحاجة الى توثيق التعاون، سواء في المقر الرئيسي أو الميدان، بين هيئات حقوق الانسان، والوكالات الانسانية والانمائية. وأعرب عدد من المشاركين عن الرأي بأن وكالات الإغاثة والتنمية عليها مسؤولية إعلان آرائها، أو على الأقل نقل المعلومات الى الهيئات المختصة، حينما تشهد تجاوزات لحقوق الانسان ينتج عنها أو يتأثر بها أشخاص مشردون داخليا. وفي هذا الصدد استرعى الانتباه الى الولاية المحددة في مجال الحماية لكل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومكتب المفوض السامي لحقوق الانسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والهيئات الاقليمية المعنية بحقوق الانسان. وأشاد عدد من المشاركين بدور الحماية الفريد الذي تقوم به اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حالات النزاع. كما أكدت الحلقة على ضرورة تعزيز مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان سواء في المقر الرئيسي أو في الميدان.

٣٩- وكان هناك توافق واسع في الآراء على أنه ينبغي، بالطبع، أن يكون لجميع العمليات الميدانية الخاصة بحقوق الانسان في حالات التشريد الداخلي، مركز وصل يعنى بالأشخاص المشردين داخليا، يكون ملماً بالمبادئ التوجيهية، ويعمل بالتعاون مع ممثل الأمين العام المعني بالأشخاص المشردين داخليا، ويبلغه بمصادر قلقه. وأوصت الحلقة أيضا بتشجيع الدول، حيثما كان ذلك ملائما، على السماح بوجود ميداني خاص بحقوق الانسان في حالات التشريد الداخلي على أراضيها.

تاسعا القدرات المحلية والمجتمعات المحلية للمشردين

٤٠- سلّمت حلقة العمل بضرورة تعزيز دور وقدرة الهياكل المحلية في الوقاية من حالات التشريد الداخلي، والاستجابة لها. وفضلا عن ذلك، شددت الحلقة على حاجة المنظمات غير الحكومية المحلية، ومؤسسات المجتمع المدني، الى ضمان الحماية التامة التي تكفلها الدولة والسلطات الأخرى لها أثناء عملها في هذه الحالات. ومما يؤسف له أن المشاركين لاحظوا استمرار مضايقة هذه المنظمات وترهيبها وعرقلة أعمالها في عدد من الدول الأفريقية. وفيما يتعلق بهذه المسألة، أعادت الحلقة التأكيد بقوة على المبدأ التوجيهي الذي ينص على أن المنظمات الانسانية لها الحق في تقديم خدماتها الى المشردين داخليا، وكذلك على المبدأ الذي ينص على ألا تعتبر السلطات هذه الخدمات بمثابة أعمال غير ودية.

٤١- ولكي يتسنى نشر وتعزيز المبادئ التوجيهية على نحو فعال، اتفق المشاركون على أنه ينبغي أن تعمل المنظمات الانسانية الدولية، والمنظمات غير الحكومية الوطنية، على تسهيل تنظيم حلقات عمل على المستوى المحلي بشأن قضية التشريد الداخلي بصفة عامة، وبشأن تطبيق المبادئ التوجيهية بصفة خاصة. وينبغي أيضا تشجيع الأشخاص المشردين داخليا أنفسهم، على حضور هذه الحلقات، واكتساب فهم لحقوقهم ومسؤولياتهم بمقتضى المبادئ التوجيهية. وفي هذا الصدد أعادت الحلقة التأكيد على أن المشردين داخليا لا يشكلون فئة خاصة وأن عليهم نفس الالتزامات مثل غيرهم من المواطنين.

٤٢- وسلّمت الحلقة بأن المجتمعات المحلية للمشردين داخليا، ليست سلبية. فهي تستطيع، بل يجب عليها، أن تشارك في القرارات التي تؤثر على حياتها. وبدراسة هذه المسألة لاحظ المشاركون أن برامج الوكالات الدولية الانسانية، نادرا ما توجه ما يكفي من الاهتمام نحو مشاركة وتمكين المجتمعات المحلية للمشردين. ولذلك ينبغي أن تعيد هذه الوكالات النظر في ممارساتها التنفيذية، وأن توجه المزيد من الاهتمام الى المهام التالية:

ضمان قيام المرأة بدور مركزي في تصميم وإدارة برامج المساعدة؛

تعزيز الاكتفاء الذاتي بين المجتمعات المحلية للمشردين داخليا، وخاصة بتمكينها من العمل في الانتاج الزراعي والأنشطة الأخرى المدرة للدخل؛

تشجيع اقامة منظمات المساعدة الذاتية في المناطق المأهولة بالفئات السكانية المشردة داخليا؛

اتاحة التعليم والتدريب للأشخاص من المشردين داخليا، واتاحة التوظيف حيثما أمكن لأولئك المشردين الحاصلين على تعليم أو تدريب في مهارات عملية؛

تشجيع الأشخاص المشردين داخليا على تعيين احتياجاتهم والافصح عن أمانهم وتأكيد حقوق الانسان الخاصة بهم؛

اشراك السكان المحليين في البرامج المنشأة لصالح المشردين داخليا، سواء أثناء فترة التشريد أو وقت عودة السكان المشردين الى أماكنهم الأصلية.

٤٣- وفي اصدار هذه التوصيات، أقرت الحلقة بأنه ليس من السهل دائما تمهيد سبل المشاركة والتمكين السريعة للأشخاص المشردين داخليا، وخاصة في حالات الطوارئ. ففي كثير من الحالات يتعرض المشردون داخليا للإصابة وتكون هياكلهم الاجتماعية مفتتة وربما يكون مستواهم التعليمي منخفضا. كما أقرت الحلقة بأن نهج المشاركة قد تؤدي، دون قصد، الى تعزيز موقع الجماعات والأفراد الذين هم بالفعل في مكانة اجتماعية أو اقتصادية مهيمنة والذين قد يكونوا مسؤولين عن العنف أو التهريب أو الاستغلال. ومن الواضح أنه ينبغي تصميم برامج وآليات المشاركة على نحو يمنع هذه الجماعات وأولئك الأفراد من تعزيز تلك الهيمنة.

عاشرا المشردون من الأطفال والنساء

٤٤- رحّبت حلقة العمل ترحيبا حاراً بالاهتمام الخاص الموجه نحو الأطفال والنساء في المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي. ولاحظ المشاركون بصفة خاصة أن هذه المسائل أبرزت في صلب المبادئ التوجيهية، كما كانت موضع أحكام محددة.

٤٥- إن أغلبية المشردين داخليا في أفريقيا من الأطفال، وتأسف الحلقة لأنهم كانوا، في كثير من الحالات، ضحايا التجنيد القسري والعمل الاستغلالي والإيذاء الجنسي. وفي مناقشة هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان، لاحظت الحلقة التكامل القائم بين المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي، واتفاقية حقوق الطفل التي جرى التصديق عليها في أفريقيا على نطاق واسع. ولاحظ المشاركون أن هذه الاتفاقية هي وثيقة شاملة جامعة: فجميع الحقوق المحددة من الاتفاقية لها نفس الأولوية وقابلة للتطبيق على جميع الأطفال، ومن بينهم الأطفال المشردون داخليا.

٤٦- وبالتركيز على حالة الأطفال المشردين داخليا، اتفقت الحلقة على أنه ينبغي توجيه اهتمام خاص إلى عدد من المسائل المحددة. أولها مشكلة الانفصال وجمع شمل الأسرة. ففي بعض حالات الطوارئ لوحظ أن هياكل الدولة الضعيفة، وتكاثر الوكالات الانسانية دون تنسيق، إلى جانب نقص موظفي الوكالات المدربين والمحنكين، هي عوامل أدت في الواقع إلى تفاقم مشكلة الانفصال وجعلت جمع شمل الأسرة أكثر صعوبة. ويجب التصدي لهذه المشاكل، وزيادة التركيز على جمع شمل الأطفال مع أسرهم وعلى إعالتهم داخل المجتمع المحلي.

٤٧- وثانيا، بالإضافة إلى الحماية البدنية والمساعدة المادية، غالبا ما يكون الأطفال المشردون داخليا، مصابين بحالة صدمة ويحتاجون إلى مساندة نفسية اجتماعية وعلى الوكالات الانسانية أن تعمل جادة على تقديم هذه الخدمات بمزيد من المنهجية، وتنفيذها بأسلوب يجلب الاطمئنان الحقيقي والقوة إلى الأطفال المعنيين. وقد لوحظ، مع الأسف، أن بعض البرامج النفسية الاجتماعية القائمة في الماضي قد فصلت الأطفال عن المجتمع المحلي، وكانت مصممة بأسلوب جعلها تزيد في الواقع من أثر الصدمة والقلق على المنتفعين المستهدفين.

٤٨- وثالثا سلّمت الحلقة بأن جميع الأنشطة المتصلة بالطفل، ينبغي الاضطلاع بها بالتزامن مع المؤسسات المحلية وفي سياق المجتمع الأرحب. وأوضح المشاركون أن المؤسسات المحلية غالبا ما تواصل عملها حتى ولو كانت الدولة ضعيفة أو لم يُعد لها وجود بالمرّة. وبالمثل، حينما تصبح مجتمعات محلية بأسرها مشردة داخليا في الوقت نفسه، قد تظل الهياكل الاجتماعية القائمة سليمة وتكون بمثابة أساس يكفل تقديم الحماية والمساعدة والسند النفسي الاجتماعي إلى الأطفال المشردين داخليا.

٤٩- وفيما يتعلق بمسألة نوع الجنس، لاحظت الحلقة أن النساء يتضررن على نحو سلبي بصفة خاصة من النزاع المسلح والتشريد الداخلي. فالتشريد يزيد نمطيا من نسبة الأسر التي تكون على رأسها أنثى بين السكان، لأن الذكور من هذا المجتمع ربما قتلوا أو أبعادوا إلى مكان آخر، مما يجبر النساء على الانفراد بتحمل المسؤولية عن رعاية الأطفال والمرضى والمسنين، فضلا عن الوفاء بالاحتياجات المادية لأسرهن. ويجب عليهن تحمّل هذه المسؤوليات في حالات الأزمات حيث تكون آليات تحمّلها واستراتيجيات البقاء على قيد الحياة قد قوّضت إلى درجة خطيرة.

٥٠- وبالإضافة إلى التمييز المعتاد على أساس جنسهن، تتعرض النساء المشرديات داخليا بصفة خاصة إلى الاغتصاب والإيذاء الجنسي والاستغلال الجنسي من الموظفين الفاسدين وخاصة في مجال تقديم المساعدة. وفي كثير

من الحالات تؤدي هذه الأفعال إلى وصم النساء الضحايا بالعار، بل حتى إلى عزلهن عن المجتمع. فيجب اتخاذ خطوات حثيثة من جانب السلطات المختصة لمنع هذه الانتهاكات من الحدوث ومحاكمة مرتكبيها.

٥١- وأقرت الحلقة، بأن النساء المشرديات داخليا يُظهرن في كثير من الأحيان، درجة عالية من البراعة في حالات العداء المتطرف. وعلى الجهود المبذولة لصالح المشرديات داخليا أن تحاول جادة على الدوام الاعتماد على هذه البراعة، وضمان تلبية الاحتياجات الخاصة بالنساء، والاحترام التام لحقوقهن. كما لاحظت الحلقة أن الكثير من الدروس المستخلصة والمبادئ التوجيهية المستنبطة في سياق برامج حماية ومساعدة اللاجئين، من الممكن تطبيقها بشكل مفيد على تخطيط وتنفيذ الأنشطة لصالح المشرديات داخليا.

٥٢- وبتحديد أكبر، دعت الحلقة المنظمات الحكومية وغير الحكومية إلى ضمان تكليف النساء بدور بارز في تخطيط وتنفيذ برامج المساعدة، وتمثيلهن على النحو الواجب في أية لجان تنشأ للافصاح عن وجهات نظر المشرديات داخليا، وتقديم الدعم الفعال إلى إنشاء الجمعيات والرابطات النسائية. وفي الوقت ذاته أوصت الحلقة بزيادة الاستفادة من البعثات النسائية المشتركة بين الوكالات، والتركيز على الاحتياجات النسائية الخاصة عند رصد حالة المشردين داخليا، وعند تخطيط أنشطة الحماية أو المساعدة المخصصة لهؤلاء السكان.

٥٣- وفي ختام مناقشتها لهذه المسألة، أبدت الحلقة ملاحظتين إضافيتين. أولاً شدد المشاركون على ضرورة تشجيع التغييرات الاجتماعية والثقافية المتدرجة في حالات الأزمات. وحينما يكون في استطاعة النساء المشرديات داخليا، العودة إلى أماكنهن الأصلية، لا ينبغي أن يعدن أيضا إلى مجتمع يتسم بعلاقات اجتماعية تمييزية واستغلالية. ثانياً سلّمت الحلقة بأن النساء لهن دور خاص يقمن به في مجالي تسوية المنازعات وبناء السلم، وحثت جميع المنظمات المعنية بحالات التشريد الداخلي، على ضمان رفع مستوى إسهام النساء في هذه العمليات الهامة إلى أعلى مستوى ممكن.

حادي عشر التعاون المشترك بين الوكالات

٥٤- شددت حلقة العمل على ضرورة التعاون والتنسيق بفعالية بين جميع الوكالات المختلفة المعنية بحالات التشريد الداخلي. ومع أن بعض المشاركين يرون أنه ينبغي أن تتولى وكالة دولية واحدة - لا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المسؤولية العامة عن رعاية المشردين داخليا، إلا أنهم سلّموا بأن مشكلة التشريد الداخلي أكبر وأعقد من أن تعالجها أية منظمة بمفردها. هذا بالإضافة إلى أن كلا من الدول المانحة، والبلدان ذات الفئات السكانية الكبيرة من المشردين داخليا، أعربت، عن تحفظاتها على إنشاء أو تسمية وكالة واحدة تعنى بالمشردين داخليا.

٥٥- وفي الوقت ذاته سلّمت الحقبة باستمرار الحاجة إلى تنسيق قوي سواء على مستوى المقرر الرئيسي أو المستوى الميداني، لكي يتسنى تحسين الاستجابات الدولية إلى مشكلة التشريد الداخلي. وفي هذا الصدد، رُحِّبَت

الحلقة بتعيين مستشار خاص معني بالتشريد الداخلي، يعمل في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إيماناً منها بأن هذا التعيين يمكنه أن يساعد على معالجة الثغرات والازدواجيات المؤسسية التي غالباً ما توجد في حالات التشريد الداخلي.

٥٦- وفيما يتعلق بالتعاون المشترك بين الوكالات، دعت الحلقة أيضاً إلى المزيد من التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، سواء على مستوى المقر أو المستوى الميداني. وبالمثل أوصت الحلقة بزيادة توثيق التعاون وتشاطر الآراء والمعلومات على أساس منتظم، بين المنظمات غير الحكومية الإنسانية العاملة في الميدان، ووكالات حقوق الإنسان. ومن مزايا هذه الترتيبات، تزويد الوكالات الموجهة إلى المناصرة، بالمعلومات على المستوى الميداني التي تحتاجها لرصد حالة الأشخاص المشردين داخلياً، ومحاسبة الدول والأطراف الفاعلة في غير الدول، عن أفعالها.

ثاني عشر جمع وتبادل البيانات

٥٧- أعربت حلقة العمل عن أسفها لسوء نوعية وكمية البيانات المتاحة فيما يتعلق بالأشخاص المشردين داخلياً في أفريقيا. وبالتالي رحب المشاركون في الحلقة بالجهود المبذولة مؤخراً في سبيل معالجة هذه المشكلة، بما في ذلك إصدار منشورين بعنوان *Masses in Flight* و *The Forsaken People* من مؤسسة بروكينغز ومنشور مجلس اللاجئين النرويجي المعنون *Internally Displaced People: A Global Survey* والاستعراض الإحصائي السنوي الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمعنون *Refugees and Others of Concern to UNHCR*.

٥٨- وتسليماً بالدور الهام الذي يمكن أن يؤديه جمع وتبادل البيانات في رصد حالة المشردين داخلياً، وفي تنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي، أعربت الحلقة عن تأييدها لإنشاء شبكات للمعلومات وآليات لتشاطر المعلومات بين الوكالات. ورحب المشاركون بقرار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة بشأن طلب إنشاء قاعدة بيانات عالمية خاصة بالأشخاص المشردين داخلياً، من المقرر انشاؤها بالتعاون مع مجلس اللاجئين النرويجي. كما أعربت الحلقة عن أملها في أن تقوم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا بإنشاء مراكز وصل خاصة بها تعنى بمسألة التشرد الداخلي، وأن تؤدي هذه المراكز، بالتعاون مع مشروع قاعدة البيانات العالمية، دوراً متزايد النشاط في جمع وتبادل البيانات.

المرفق الأول

جدول الأعمال

١- ترحيب وتقديم

تقارير مقدمة من:

السفير دانييل أنطونيو

الأمين العام المساعد للشؤون السياسية
منظمة الوحدة الأفريقية

فرانسيس م. دينغ

زميل أول، مؤسسة بروكينغز وممثل الأمين العام للأمم
المتحدة المعني بالأشخاص المشردين داخليا

ديفيد لامبو

ممثل الاتصال الاقليمي

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٢- التشريد الداخلي في أفريقيا: استعراض عام

أتاحت هذه الدورة استعراضا عاما تاريخيا للتشريد الداخلي، مع إشارة خاصة الى أفريقيا، ودرست استجابة المجتمع الدولي الى هذه المشكلة، بما في ذلك مسألة الترتيبات المؤسسية ووضع اطار قانوني.

فرانسيس م. دينغ

عرض مقدم من:

٣- تقديم المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي

جرى في عام ١٩٩٨، تقديم هذه المبادئ التوجيهية الى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان، والمصادقة عليها من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. واستعرضت هذه الدورة محتوياتها وقامت بتقييم أثرها، وناقشت أدوار ومسؤوليات الدول والمنظمات الاقليمية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، في تطبيق هذه المبادئ.

مدير المناقشة:

جون تيشا

مستشار سياسي أول

عرض مقدم من:

روبرت كوهن

المدير المشترك

المشروع الخاص بالتشريد الداخلي

مؤسسة بروكينغز

٤ - تطبيق المبادئ التوجيهية في أفريقيا

يستتبع تطبيق المبادئ التوجيهية في أفريقيا الكثير من التحديات، من بينها التفاوض على امكانية الوصول، ومعالجة مسألة السيادة، واكتساب معرفة بالمسائل العرقية ومسائل الهوية، والعمل في مناطق يسيطر عليها متمردون وأطراف أخرى فاعلة خارج نطاق الدولة. وركزت هذه الدورة على نطاق المشكلة في أفريقيا وأفضل الطرق لمعالجة هذه التحديات.

مدير المناقشة:

سيلفستر أوويه

نائب ممثل الاتصال الاقليمي

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

عروض مقدمة:

"نطاق ومجال التشريد الداخلي في أفريقيا" قدمه

جيف درومترا

المحلل الأول للسياسة

لجنة الولايات المتحدة لشؤون اللاجئين

"مسألة السيادة" قدمه

الزعيم سيغون أولوسولا

مؤسس ورئيس

مؤسسة اللاجئين الأفريقيين

"العمل على كلا الجانبين في حالات النزاع"

قدمه: عبد الله محمد

المستشار الأول لأفريقيا

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

زيدان مريبوط
رئيس البعثة الى منظمة الوحدة الأفريقية
اللجنة الدولية للصليب الأحمر

تكلوين أسيفا
المدير التنفيذي
جمعية تيغراي للإغاثة

٥- إدماج الحماية وحقوق الانسان في عمليات الإغاثة والتنمية

تتطلب معالجة مشكلة التشريد الداخلي توفير الحماية والمساعدة للسكان المشردين، وضمان سلامة القائمين بعمليات الإغاثة، وتعزيز عمليات إعادة الإدماج والتنمية المستدامة. وركزت هذه الدورة على أفضل الممارسات من أجل إدماج الحماية وحقوق الانسان في عمليات الإغاثة والتنمية في أفريقيا، وحددت العثرات بغية تفاديها.

مديرة المناقشة: إيرين خان
رئيسة مركز التوثيق والبحوث
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

عروض مقدمة من: لوك زاندفليت
المدير القطري
أطباء بلا حدود

بينافير ناوروجي
مستشار
مرصد حقوق الانسان/أفريقيا

مريم غالمي
موظفة مختصة بحقوق الانسان
مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان
بوروندي

٦- حماية المشردين داخليا من النساء والأطفال

تتألف الأغلبية العظمى من الأشخاص المشردين داخليا من النساء والأطفال الذين يجد الكثيرون منهم أنفسهم في حالات خطر وضعف شديد. وقد تساءلت هذه الدورة للحلقة عن الخطوات المتخذة لتوفير المزيد من الحماية للنساء والأطفال، وعن الاستراتيجيات التي ثبت أنها فعالة للغاية في هذا الصدد.

مديرة المناقشة:

جويس مندز كول

المستشارة الاقليمية الاولى المعنية بنوع الجنس
برنامج الأمم المتحدة الانمائي

عروض مقدمة من:

ألين بيللت

المدير الاقليمي
برنامج إنقاذ الأطفال
كينيا

روزالبا أويوا

وكالة التعاون والبحوث في مجال التنمية
أوغندا

٧- إشراك مجتمعات المشردين والمجتمعات المحلية

تمثل المبادئ التوجيهية أداة هامة للدعوة، فضلا عن كونها وسيلة تمكين للسكان المشردين داخليا. وقد درست هذه الدورة للحلقة الخطوات التي يمكن أن تتخذها المنظمات الانسانية. والأطراف الأخرى الفاعلة، في سبيل ضمان إشراك مجتمعات المشردين والمجتمعات المحلية على نحو فعال في أنشطة الإغاثة والتنمية وإعادة الادماج

مدير المناقشة:

كانون كليمنت جاندا

الأمين العام
مؤتمر كنائس عموم أفريقيا

عرض مقدم من:

أسكال بينيغا

المندوب الى منطقة البحيرات الكبرى
العمل الانساني الأفريقي

٨- دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية

بدأت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا، القيام بدور في حالات النزاع والتشريد. وعملت بصفة خاصة في مجالات منع المنازعات وتسويتها، ورصد ظروف التشريد، ورعاية المؤتمرات الإقليمية. وحدث فضلا عن ذلك، في حالي ليبيريا وسيراليون، إرسال قوة متعددة الجنسيات، أخذت على عاتقها حماية المدنيين. وقد استطلعت هذه الدورة إمكانية قيام المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بدور موسع لصالح الأشخاص المشردين داخليا، ولا سيما فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية.

مدير المناقشة

مباي ضيوف

مدير قسم التعاون الإقليمي والإدماج
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة

عروض مقدمة من:

إي. م. نغونغ

مدير المكتب المعني باللاجئين، والأشخاص
المشردين والشؤون الانسانية
منظمة الوحدة الأفريقية

تاديسي أليالو

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية
(مقدما بيانا من د. كينفي أبراهام، مدير الشؤون
السياسية والانسانية)

٩- الاستنتاجات والتوصيات

من أهداف هذه الحلقة، تقديم مدخلات عن التشريد الداخلي، الى مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية الوزاري المعني باللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا، المزمع عقده في الخرطوم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وقد أعدت هذه الدورة الاستنتاجات والتوصيات لتقديمها الى هذا الاجتماع الوزاري، وناقشت محتوى تقرير الحلقة.

مدير المناقشة

جيف كريست

موظف أول للبحوث

وحدة بحوث السياسات

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

١٠ - الملاحظات الختامية

إي. م. نغونغ

سيلفستر أووية

فرانسيس م. دينغ

المرفق الثاني

قائمة المشتركين

وكالة التعاون والبحوث في مجال التنمية	روزاليا أويوا المنسق المساعد للبرنامج غولو، أوغندا
العمل الإنساني الأفريقي	أسكال بينيغا المندوب إلى منطقة البحيرات الكبرى أديس أبابا، إثيوبيا
مؤسسة اللاجئين الأفريقيين	الزعيم سيغون أولوسولا المؤسس والرئيس لاغوس، نيجيريا
مؤتمر كنائس عموم أفريقيا	كانون كليمنت جاندا الأمين العام نيروبي، كينيا
مكتب لجنة منظمة الوحدة الأفريقية لشؤون اللاجئين	السفير اسماعيل شرغي سفارة جمهورية الجزائر الشعبية الديمقراطية أديس أبابا، إثيوبيا
	السيد محمد أمين الكارب الوزير المفوض سفارة جمهورية السودان أديس أبابا، إثيوبيا
	موينيا لواتولا نائب رئيس البعثة سفارة جمهورية زامبيا أديس أبابا، إثيوبيا

السفير جان هـ. مبيا مبيا
سفارة جمهورية الكامبيرون
أديس أبابا، إثيوبيا

سلطان شايبوت نعيم
دبلوماسي
سفارة جمهورية الجزائر الشعبية الديمقراطية
أديس أبابا، إثيوبيا

مالكي طاهيرو
مستشار
سفارة جمهورية النيجر
أديس أبابا، إثيوبيا

صمويل ر. زانغ
سفارة جمهورية الكامبيرون
أديس أبابا، إثيوبيا

مؤسسة بروكينغز
روبرت كوهن
المدير المشترك
المشروع الخاص بالتشريد الداخلي
واشنطن العاصمة
الولايات المتحدة الأمريكية

فرانسيس م. دينغ
زميل أول وممثل الأمين العام
المعني بالأشخاص المشردين داخلياً
واشنطن العاصمة
الولايات المتحدة الأمريكية

رصد حقوق الإنسان/أفريقيا
بينافير ناووجي
مستشار قانوني
نيويورك
الولايات المتحدة الأمريكية

اللجنة الدولية للصليب الأحمر

ابراهيم ضيا
مساعد رئيس البعثة إلى منظمة الوحدة الأفريقية
أديس أبابا، إثيوبيا

دانييل هيللي
مستشار قانوني، قسم الشؤون القانونية
جنيف، سويسرا

زيدان مريبوط
رئيس البعثة إلى منظمة الوحدة الأفريقية
أديس أبابا، إثيوبيا

تاديسي أبالو
منسق التدريب
أديس أبابا، إثيوبيا

أتيبيا كوكب ك. غبرولد
أديس أبابا، إثيوبيا

ليسين يوهانس
أديس أبابا، إثيوبيا

ماريانو بيرناردو
أخصائي نظام تكنولوجيا المعلومات بشأن الأشخاص المشردين
داخلياً
نيروبي، كينيا

ماركو ت. بواسو - سانشيز
مركز الوصل المعني بالمشردين داخلياً
قسم دعم البرامج
جنيف، سويسرا

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية

الجماعة الأفريقية المشتركة

المنظمة الدولية للهجرة

ميرا سيثي
ممثّل
أديس أبابا، إثيوبيا

تمسغن أمانتي
منسق مشاريع
أديس أبابا، إثيوبيا

لوك زاندفلت
المدير القطري
الخرطوم، السودان

مارك فنسنت
المنسق
جنيف، سويسرا

سام ابيوك
مدير الإدارة السياسية
أديس أبابا، إثيوبيا

ماري مابوريك
رئيسة الوحدة النسائية
أديس أبابا، إثيوبيا

إ.م. نغونغ
مدير المكتب المعني باللاجئين والأشخاص المشردين والشؤون
الإنسانية
أديس أبابا، إثيوبيا

ياتوندي تيريبا
مكتب شؤون المرأة، الوحدة النسائية
أديس أبابا، إثيوبيا

الاتحاد اللوثرى العالمي

أطباء بلا حدود/هولندا

مجلس اللاجئين النرويجي

منظمة الوحدة الأفريقية

جون تيشا
موظف سياسي أول
أديس أبابا، إثيوبيا

جان جاك فريسارد
مستشار أول لشؤون المشردين داخلياً
نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

بيرنارد هاربورن
موظف لشؤون المشردين داخلياً
الخرطوم، السودان

تيفيرا شياول - كيدانيكال
موظف أول للشؤون الإنسانية
أديس أبابا، إثيوبيا

مريم غالمي
موظفة لشؤون حقوق الإنسان
بوجومبورا، بوروندي

شارلوت لانجفلد
ضابطة اتصال لسياسة السودان
نيروبي، كينيا

تكلوان أسيفا
المدير التنفيذي
ميكيلي، إثيوبيا

ألين بيلليت
المدير الإقليمي
نيروبي، كينيا

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان

لجنة أوكسفورد للإغاثة من
المجاعة (أوكسفام)

جمعية تيغراي للإغاثة

برنامج إنقاذ الأطفال/المملكة المتحدة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

جيمز بورتون

المنسق

وحدة الطوارئ الخاصة بإثيوبيا

أديس أبابا، إثيوبيا

جويس منذر - كول

المستشارة الإقليمية الأولى المعنية بنوع الجنس

أديس أبابا، إثيوبيا

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا

مباي ضيوف

مدير قسم التعاون الإقليمي والإدماج

أديس أبابا، إثيوبيا

صندوق الأمم المتحدة للسكان

لوكا ت. مونوجا

مستشار إقليمي للصحة التناسلية

أديس أبابا، إثيوبيا

مريم ك. وير

المديرة

أديس أبابا، إثيوبيا

مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي

لشؤون اللاجئين

سلفستر أوويه

نائب ممثل الاتصال الإقليمي

أديس أبابا، إثيوبيا

ستين بروني

رئيس قسم التدريب ودعم الحماية

جنيف، سويسرا

جوهان سيلز

الممثل المساعد (للحماية)

أديس أبابا، إثيوبيا

جيف كريسب
موظف أول للبحوث
وحدة بحوث السياسات
جنيف، سويسرا

إيرين خان
رئيسة مركز التوثيق والبحوث
جنيف، سويسرا

ديفيد لامبو
ممثل الاتصال الإقليمي
أديس أبابا، إثيوبيا

عبد الله محمد
مستشار إقليمي أول
أديس أبابا، إثيوبيا

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)

جيف درومترا
محلل أول لسياسات أفريقيا
واشنطن العاصمة
الولايات المتحدة الأمريكية

لجنة الولايات المتحدة لشؤون اللاجئين

جوديث لويس
ممثلة
أديس أبابا، إثيوبيا

برنامج الأغذية العالمي

هونغ - وين يو
موظف برامج
أديس أبابا، إثيوبيا

جوان اليسون
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
أديس أبابا، إثيوبيا

أمانة حلقة العمل

إيرين موني
مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان
جنيف، سويسرا

ميسكريم سيرتس
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
أديس أبابا، إثيوبيا

كاثرين ستاراب
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
أديس أبابا، إثيوبيا

— — — — —